رجل الصناعة الدكتور المهندس نادر رياض لـ«الحوادث»:

تحالف الدولة ورجال الصناعة والاعمال يصبّ في خدمة الاقتصاد الوطني

يعتبر نادر رياض احد رواد الصناعة في مصر منذ ما لا يقل عن ٢٥ عاماً وخاصة لارتباط اسمه بصناعة تخصصية وطنية شقت طريقها من المحلية الى العالمية، وحققت نجاحا على المستوى الدولي رغم تعدد المواصفات العالمية المتعلقة باشتراطات كل دولة على حدة، كما انه لم يعرف عنه الخلط بين انشطة التصنيع والاستيراد في مجال تخصصه او العمل في مجال الاستيراد والتصدير بديلا عن التصنيع مع تعارض اتجاه كل منهما والآخر، وهو أمر يمثل ندرة في مجتمع مارس فيه الصناع تجارة الاستيراد وقام فيه المستوردون باضعاف كثير من الصناعات المحلية مما شكل تعويقا للمجتمع الصناعي الآخذ في استكمال ادواته ومقوماته.

«الحوادث» التقته وحاورته:

«الحوادث»: ما هي توقعاتك للسوق المصري بعد ارتفاع سعر الدولار واليورو وانخفاض لقيمة الجنيه المصري؟

د. نادر رياض: يخطئ البعض عندما يتناولون هذا الموضوع بالدراسة لأحد طرفي المعادلة دون الطرف الآخر وبهذا تصبح المعادلة غير متوازنة الطرفين وهو ما يؤدي بها في كثير من الاحيان الى منطقة لا تخص احدا، اي خارج نطاق الاختصاص المحدد القابل للتوصيف.

وانا انتمي للكثرة التي تفضل التناول التحليلي والبعد عن الحكم المسبق للحدث وذلك بالعمل على طرفي المعادلة بالتوازي.

فعلى الناحية المالية التمويلية من وجهة نظر الصناعات المتوسطة والصغيرة. فان اثر حدوث تحريك لاسعار العملات الحرة من شأنه ان يحدث حالة من الانكماش او التآكل لرأس المال العامل بمقياس كفاءته الاستيرادية وقدرته على التعامل مع المكونات والمدخلات في حالة ارتفاع سعرها.

ويتمثل الطرف الآخر من المعادلة التقليدية لهذا الموقف في ضرورة استجابة البنوك للحدث وذلك بالاستعداد لتمويل المنكمش من رأس المال العامل - بالطبع - لمن يستوفي الشروط التمويلية والائتمانية التي يراها كل بنك لازمة لادارة سياسته المصرفية.

اما على جانب النشاط الصناعي للمؤسسات الصناعية المتوسطة والصغيرة

فان الحدث يفسح لها المجال لاثنين من التحديات يجب عليها اجتيازهما بنجاح لتحقق فائدة من خلال حسن ادارتها لهذه الأزمة الا وهما:

أ - عليها احلال نسبة اكبر من المكونات المحلية بديلا للمستورد منها وبهذا تخفض من تكلفتها وتكتسب ميزة تنافسية اضافية.

ب - ان تنتهز فرصة ارتفاع اسعار المنتج الاجنبي المستورد بأن تقدم البديل المصري القادر على المنافسة بمقياس الجودة والسعر لتزيد من مساحة نصيبها في السوق المحلي. وذلك باعتبار ان ارتفاع تكلفة العملات الحرة يقع عبأها الاكبر على المستورد من المنتجات ويبقي عبأها الاقل على المنتج المحلي بقيمة نسبة المكون الاجنبي الداخل فيها.

وعلى الناحية المقابلة من المعادلة على الجانب التصديري يتلاحظ الآتي:

نجد ان المصدرين لصادرات مصرية يشكلون الجهة الاكثر ترحيبا بارتفاع قيمة النقد الاجنبي امام العملة المحلية لان في ذلك تحقيقاً لعائد اكبر لنفس الكمية من الصادرات المحققة من قبل دون اعباء اضافية او مصروفات ولا حتى جهد يهدف لتوسيع وزيادة اسواق الصادرات باكتساب نسبة اعلى من الاسواق الخارجية.

وهنا يمثل امام المصدرين تحدّ عليهم ان يقبلوه او يرفضوه فاما ان يقتنعوا بالابتهاج بزيادة العائد دون تعب وذلك عملا بنظرية الخير الآتي من السماء بشكل حلالا خالصا دون تعقيب او ينتهزوا الفرصة ليخفضوا من اسعارهم التصديرية ليكتسبوا قدرة تنافسية اعلى وصولا لزيادة المساحة التصديرية وذلك من قبيل تامين الحاضر وبناء المستقبل.

يبقى الجانب التنظيمي لدور الدولة والجهاز المصرفي في المحافظة على توازنات الاسعار للعملات الاجنبية امام الجنيه المصري في ظل الفجوة التاريخية الممتدة عبر احقاب طويلة في ميزان التبادل التجاري، بمعنى اننا نستورد اكثر مما نصدر ويبقى الطلب على العملات الاجنبية اكبر من المعروض منها.

وانا انتمي للفريق المتفائل الذين لا يعتبرون ان تحرك احد مؤشرات السوق في اتجاه سلبي فيه الحكم النهائي على باقي المؤشرات سلبيا، ويكفي ان نعلم ان مسيرة السلبيات والايجابيات هي من عناصر السوق والتي من شأنها ان تؤدي في النهاية الى قبول التحدي والاتيان بايجابيات تتناسب مع كل موقف.

«الحوادث»: بصفتك عضو مجلس ادارة غرفة تجارة القاهرة ما هي اسباب عدم التزام التجار في زيادة اسعار السلع؟

د. نادر رياض: من الجائز ان ينتاب قلة من التجار والمنتجين الجشع لكن ليس بالصورة العامة التي يمكن ان يعمم فيها اتهام التجار جميعهم بزيادة الاسعار، كما لا توجد هناك نية تآمر من القطاع التجاري بهدف زيادة الارباح على حساب المستهلك.

ولو كان ذلك يجانبه الصواب فلماذا تزايد حالات الافلاس؟

وواقع الأمر ان ارتفاع اسعار السلع يرجع الى عدة عوامل اهمها زيادة اسعار الخامات والسلع بصفة عامة عالميا، فضلا عن زيادة سعر الدولار واليورو في الوقت نفسه انخفاض لقيمة الجنيه المصري في غضون شهور قليلة.

لذا نرى انه من الأهمية بمكان اتخاذ اجراءات تنشيطية لحدوث رواج بالاسواق وذلك من خلال العمل على ازالة الاعباء الضريبية التي تثقل كاهل التجارة المحلية، والعمل على زيادة القدرة الشرائية لدى المواطنين وذلك من خلال زيادة اجور ومرتبات العاملين في الجهاز الحكومي الذين يتجاوز عددهم ٦ ملايين عامل وهو الأمر الذي يسهم في رواج الاسواق. وتبقى الفرصة سانحة لتجويد المنتجات المحلية ومن ثم زيادة القدرة على المنافسة مع منتجات الدول الاخرى فضلا عن التواجد بالاسواق العالمية بما يتيح زيادة حجم الصادرات.

«الحوادث»: انتشرت مؤخرا ظاهرة «حرق الاسعار».. والقطاع الخاص متهم بأنه السبب الرئيسي وراء تلك الظاهرة فما رأيك؟

د. نادر رياض: ان انتشار ظاهرة «حرق الاسعار» في الفترة الاخيرة معناها ان هناك ضغوطا كثيرة على التجار تجعلهم يتجهون للبيع بالخسارة من أجل توفير السيولة اللازمة للاستمرار في مزاولة انشطتهم المختلفة لحين تحسن الاوضاع وتعويض هذه الخسائر وهو ما ينفي صحة التعميم بالقطاع الخاص بأنه السبب الرئيسي وراء ظاهرة «حرق الاسعار» بصفة مستمرة.

لذا نرى انه بزيادة الانتاج ووفرة العملات الاجنبية من شأنه ان يحدث التوازن بصورة تلقائية في الاسعار وهنا يأتي دور البنك المركزي كعنصر توازن وذلك بالدخول بائعا وشاريا للعملات الاجنبية في الحدود التي يراها مناسبة لتحقيق سياساته وهو الأمر الذي يدخله الى دائرة التأثير الفعال من دائرة التعامل اليومي في سوق المال.

ان النشاط الصناعي يحتاج الى مساندة الجهاز المصرفي ليس فقط في آليات متعددة للتمويل المباشر وغير المباشر ولكن في خدمات مالية مختلفة تمثل صورا للوساطة تستهدف تسهيل اجراءات واتمام الصفقات وتسوية المدفوعات وضمان المخاطر.

«الحوادث»: هل تعتقد ان السياسات والتشريعات التي تصدر في الفترة الحالية من قبل المسؤولين كافية لتحقيق الاهداف المنشودة في القطاع الصناعي؟

د. نادر رياض: لا يستطيع اي منصف ان يتجاهل البنية الاساسية الصناعية التي تم انجازها بالعمل الجاد المتواصل، وتعمل حاليا في توظيف مستقبل الصناعة مثل المدن الصناعية الجديدة على امتداد الرقعة الجغرافية - الاهتمام بالتعليم الفني والتنمية البشرية - التزايد الملحوظ في استخدام برامج الحاسب الآلي وتطبيقاته في الصناعة - الاهتمام بالبعد البيئي على مستوى الفرد والمؤسسة والدولة - الاهتمام بقضايا الملكية الفكرية - تكامل الفكر الصناعي من عناصر المجتمع الصناعي المصري - قيام الكيانات الناجحة غير الحكومية واستمرار الحوار بينها وبين الحكومة.

ولا شك ان الافكار والنقاشات الدائرة في المجتمع الصناعي ومجتمعات الاعمال والتجمعات غير الحكومية من ناحية، وما تقوم به الحكومة من اجراءات تعبر عنها حزمة القوانين التي تم اصدارها والمزمع اصدارها من قوانين ذات العلاقة بتنظيم الاقتصاد والشارع الصناعي والتجاري تمثل اكبر